

الأمن الحدودي الجزائري بين تحديات التنافس الدولي والتهديدات الأمنية
Algerian border security between the challenges of international rivalry and
security threats

لبنى جصاص

جامعة باجي مختار - عنابة (الجزائر) loubna.djessas@univ-annaba.dz

تاريخ النشر: 2022/10/10

تاريخ القبول: 2022/09/23

تاريخ الاستلام: 2022/03/01

ملخص:

يشكل الأمن الحدودي المعادلة رقم واحد في أمن الدول، فهو بمثابة الجدار المناعي الذي يحفظ سيادتها، ولذا تعمل الدول جاهدة للحفاظ على أمن حدودها؛ خاصة في ظل بروز تهديدات أمنية متنوعة تجمع بين ما هي تهديدات ذات طابع اقتصادي واجتماعي، بيئي وصحي، وأخرى عسكري، وفي صورة مغايرة تهديدات سيبرانية، ناهيك عن تأثير التنافس الدولي؛ حيث تعمل القوى الدولية على تغذية بعض التهديدات ومواجهة بعضها الآخر حسب درجة التوافق أو التعارض في العلاقات؛ وكذا حجم المصالح وسيورتها. والجزائر بحكم الأحداث الدولية والإقليمية التي ميزت العقدتين الأخيرين، وانفتاح الإقليم المغاربي والمنطقة العربية على عديد التحولات والتحديات، جعل من أمن حدودها رهانا يستدعي اعتماد أكثر من مقارنة للحفاظ عليه. وعليه يهدف هذا المقال إلى البحث في تأثير التنافس الدولي على أمن حدود الجزائر، فضلا عن البحث في المقاربات اللازمة لمواجهة التهديدات الأمنية على طول الشريط الحدودي الجزائري.

كلمات مفتاحية: الأمن الحدودي الجزائري، التهديدات الأمنية، التنافس الدولي، الساحل الإفريقي، التنمية الحدودية.

Abstract:

Border security is one of the important dimensions of security for states, as it is the immune wall that preserves their sovereignty. Therefore, states work hard to maintain the security of their borders. Especially in light of the emergence of various security threats that combine those of an economic, social, environmental, health and nature, military and cybernetic threats, not to mention the impact of international rivalry; Where the international forces work to feed some threats and confront others, according to the degree of compatibility or collision in relations, as well as the level of interests. Algeria, by virtue of the international and regional events that characterized the last two decades, also the transformations and challenges which happened in the Maghreb and the Arab region, made the security of its borders a bet that requires adopting more than one approach to preserve it.

This article aims to examine the impact of international rivalry on the security of Algeria's borders, as well as researching the necessary approaches to confront security threats along the Algerian border band.

Keywords: Algerian border security, security threats, international rivalry, African sahel, border development.

مقدمة:

مع مطلع القرن الحالي شكل التنافس الدولي محورا للعلاقات الدولية بين القوى الغربية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، والقوى الصاعدة في مقدمتها الصين¹، روسيا، الهند وكذا البرازيل وتركيا وغيرها، حيث فتح هذا التنافس مجالا واسعا لإعادة الترتيبات في عديد الأقاليم، من بينها منطقة شمال إفريقيا وما يتصل بها من أقاليم محورية كالساحل الإفريقي ومن تم العمق الإفريقي ككل، وكذا قربها من البوابة الأوروبية التي تسعى فيها قواها التقليدية إلى الصمود والحفاظ على وجودها التاريخي بمستعمراتها خاصة فرنسا.

إضافة لما تقدم تشهد منطقة شمال إفريقيا أيضا جملة من التهديدات الأمنية التي تفاقمت مع أحداث "الربيع العربي" الذي أدى إلى انتشار حالة من اللااستقرار ولأمن، بل وأكثر من ذلك تحول بعض الدول إلى دول فاشلة، ومثال ذلك ليبيا التي تحولت إلى سوقا للسلاح؛ وطريقا للجريمة المنظمة بمختلف أنواعها (الاتجار بالبشر، الهجرة غير الشرعية، التجارة غير الشرعية...) وموطنا للتنظيمات الإرهابية... الخ. فما بين التحديات التي يفرضها واقع التنافس الدولي والتهديدات الأمنية المتنامية؛ تجد الجزائر نفسها أمام اختبارات صعبة للحفاظ على أمنها الحدودي، خاصة مع تصاعد حدة التوتر بينها وبين المغرب؛ في ظل تطبيع هذا الأخير مع الكيان الصهيوني.

استنادا لما تقدم نطرح إشكالية المقال التي نوجزها في سؤال مركزي فحواه: كيف يمكن للجزائر أن تحافظ على أمن حدودها في ظل تحديات التنافس الدولي والتهديدات الأمنية؟

بناء على هذه الإشكالية نصوغ الفرضيتين التاليتين:

- إن تنوع وتوطيد شبكة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الجزائر ودول الجوار وكذا القوى الدولية من شأنه أن يقدم دعما جيدا لأمن الحدود الجزائرية.

-الجمع بين المقاربتين العسكرية والتنموية من شأنه مواجهة التهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية.

لبحث هاتين الفرضيتين ومعالجة الإشكالية المطروحة تم اعتماد المحاور التالية:

1- انعكاس التنافس الدولي على الأمن الحدودي في الجزائر

2- التهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية

3- سياسات الجزائر لتحقيق أمنها الحدودي

بداية قبل الخوض في الاشكالية المطروحة نعرض على بعض المفاهيم ذات الصلة بالموضوع وفي مقدمتها مفهوم الحدود والتغيرات التي طرأت عليها مع التحولات الراهنة التي تشهدها البيئة الدولية. تلعب الجغرافيا دورا رئيسيا في المجتمعات البشرية، ولهذا وجب ايلاء الأهمية لدراسات الحدود؛ خاصة بعد امتداد الظواهر العابرة للحدود مع تنامي موجة العولمة والتحول في طبيعة الانتقال، الذي لم يعد ينحصر في جانبه المادي فحسب؛ وإنما تخطى إلى جوانب أخرى غير مريئة لكنها مؤثرة، وتتطلب ضوابط قانونية وآليات غير تقليدية للتعامل معها.

يشير مفهوم الحدود **boundary** إلى الحد الفاصل بين دولتين ذاتا سيادة، والحد يفيد معنى النهائية، وقد يكون الحد طبيعيا أو اصطناعيا، في حين أن التخوم **frontier** تفيد معنى التجاور، وهو مساحة شريطية ضيقة قد تصل لعدة كيلومترات وفقا لطبيعة المنطقة. وعليه تعرف الحدود الدولية بأنها: "ذلك الخط الفاصل بين إقليم دولة وأقاليم دول مجاورة لها، حيث تمارس الدولة سيادتها التامة على إقليمها الحدودي، ولا تمتد هذه السيادة إلا في حالات استثنائية خارج هذا الإقليم"، وبالتالي فالدولة تمارس سلطتها وسيادتها على كامل إقليمها ضمن حدودها التي تحفظ مقدرات الدولة الطبيعية والبشرية².

وقد وجدت الحدود لتأدية الوظائف التالية حسب ما عددها إبراهيم أحمد سعيد³:

- تمكين الدولة من تطبيق قوانينها وسيادتها على شعبها وعلى أراضيها.
- حماية الدولة كشخصية اعتبارية.
- حماية السكان والمواطنين داخل الدولة.
- تمكين الدولة من حماية مواردها الطبيعية وتنميتها واستثمارها بما يخدم أفرادها.
- تنظيم علاقة الدول بالدول المجاورة.

أما المناطق الحدودية فتعرف بأنها: "المنطقة الممتدة من خط الحدود الفاصل بين دولتين متجاورتين إلى عمق محدد داخل إقليم كل من الدولتين"، ويتم تحديد عمق ومساحة هذه المناطق بين الدولتين على جانبي حدودهما وفقا لاتفاقية مشتركة، وفي حالات أخرى تكتفي الدول بتحديد الخط الحدودي الفاصل

بينها، ويتم تحديد مناطق الحدود وفقا للتقسيم الإداري الخاص بكل دولة على حدودها مع الدولة أو الدول المجاورة لها .

وتتميز المناطق الحدودية بالخصائص التالية⁴:

- قد تجمع بين أكثر من دولتين.
- تدني مستويات التنمية بها.
- انخفاض الكثافة السكانية بما يقابل اتساع رقعتها الجغرافية.
- هشاشتها من الناحية الأمنية.

أولاً: انعكاس التنافس الدولي على الأمن الحدودي في الجزائر:

لطالما كانت الجزائر محط أنظار القوى عبر مختلف الحقب الزمنية بحكم موقعها الجغرافي وثرها الطبيعي، ومع تنامي شدة التنافس الدولي للسيطرة على إفريقيا زاد الحمل أكثر على الجزائر وعلى أمن حدودها، فالتنافس على حواف مناطق النفوذ يعتبر شعار القرن الحادي والعشرين، وفي صراع أو تنافس القوة الكبرى للحفاظ على هيمنتها؛ مقابل بروز قوى تسعى لأن تكون لها مكانة ودور أوسع في الساحة الدولية، على الدول النامية استغلال الفرصة من هذه التحولات وتحقيق متطلبات الأمن والتنمية، خاصة وأن تنافس القوى الصاعدة والقوة المهيمنة حول تحصيل الأقاليم الاستراتيجية من حيث الموقع الجغرافي والموارد يأخذها في مسارين، إما منطقة اقتصادية إن حدث توافق بين القوى المتنافسة؛ أو منطقة نزاعية إن كان التناقض هو السائد.

يقصد بالتنافس حسب ما جاء في قاموس " **Le Petit Robert** " موقف يتجادل فيه شخصان

—كيانان أو أكثر من الكيانات السياسية— حول شيء ما، لاسيما المركز الأول⁵.

غالبا ما يشير مفهوم التنافس إلى الجوانب الاقتصادية منه؛ بحكم أن القوة الاقتصادية هي محرك كل قوة أخرى سياسية كانت أو عسكرية، ولذلك تركز التنافس الدولي حول الأقاليم الغنية من حيث الموارد الطبيعية والطاقوية، أو الواقعة على خطوط الملاحاة والتجارة الدولية، وهذا ما جعل من الجزائر مقصدا ومعبرا هاما نحو العمق الإفريقي، خاصة مع إطلاقها لمجموعة من المشاريع المرتبطة بالبنية التحتية كميناء الحمداية (شرشال)

والطريق العابر للصحراء، وكذا التوجه نحو تدعيم قطاع المناجم والتنقيب عن الثروات المعدنية التي تشكل أساس الصناعات الالكترونية، والتي يكثر الطلب عليها كثيرا في السوق العالمية؛ حيث تشهد تنافس كبير بين القوى الدولية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين - فهذه الأخيرة تسعى للهيمنة على المعادن الأرضية النادرة خاصة تلك المتواجدة بالدول الإفريقية- ، فضلا عن ذلك تمتلك الجزائر قوة بشرية شبابية وتمثل سوق استهلاكية هامة.

ولهذه الأسباب وغيرها تعددت القوى المتنافسة للسيطرة على - أو أقل حدّة- الدخول في شراكات مع معظم دول الإقليم المغاربي بما في ذلك الجزائر، أين ساد التنافس الأوروبي (الفرنسي خاصة) الأمريكي خلال القرن الماضي، في حين تعدد المنافسون مع مطلع القرن الحالي أين برزت الصين، روسيا، تركيا كقوى جديدة تعمل على التواجد ضمن الإقليم انطلاقا من القاعدة الاقتصادية.

فالصين مثلا بحلول عام 2014 أصبحت المورد الأول للجزائر، وازدادت الصادرات الصينية لدول المغرب العربي منذ أوائل العقد الأول من القرن الحالي، أين بلغت حوالي 14 مليار دولار عام 2016 أي بنسبة 12% من مجموع واردات المغرب العربي مقابل أقل من 5 مليار دولار (8%) قبل عشر سنوات سابقة⁶.

وقد انعكس هذا التنافس الدولي على الأمن الحدودي للجزائر، خاصة بعد التدخل الدولي في ليبيا عام 2011 الذي أدى إلى حالة من اللاأمن فيها، حيث استبيحت كل أنواع الجرائم المنظمة منها والعشوائية، خاصة مع تفشي الجماعات الإرهابية بما وتمدها لدول الجوار ذات الحدود المشتركة مع الجزائر (التشاد، مالي) وهو ما أدى إلى تحمل الجزائر ليس فقط الحفاظ على أمنها الحدودي؛ وإنما أيضا الحفاظ على الأمن الإقليمي في المنطقة ككل، ما دفعها لدسترة خروج قواتها المسلحة خارج حدودها ضمن التعديل الدستوري 2020 وتكثيف عملها الدبلوماسي، الذي برز من خلال عقد العديد من اللقاءات والدخول كوسيط في عديد الملفات على رأسها الملف الليبي الذي يتطلب حسمه توافقات دولية أكثر منها توافقات داخلية.

اجمالا هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها تبين تأثير التنافس الدولي على الأمن الحدودي للجزائر نوضحها في النقاط التالية الذكر:

- إن التنافس الدولي أدى إلى تدعيم القوى المتنافسة لطرف دون آخر وخلق العداء بين الدول في مختلف الأقاليم، وتم توظيف ذلك جيدا في حالة الإقليم المغاربي، من خلال توظيف نزاعات أو خلافات، ومثال

ذلك قضية الصحراء الغربية على الحدود الجزائرية المغربية، والتطبيع المغربي مع الكيان الإسرائيلي، الذي تسبب في تدايعيات كادت أن تجرّ البلدين إلى مواجهة مسلحة، ناهيك عن اثاره نزاعات عرقية في أقاليم مجاورة للحدود الجزائرية؛ كما هو الحال في مالي ونيجيريا، فضلا عن الدعم المقدم لطرف دون آخر في الأزمة الليبية؛ ما أطال من عمرها وعقد عملية التوصل إلى حل نهائي.

- أدى التنافس الدولي إلى تنامي حركات معارضة مسلحة تتحدى سلطة الدولة المركزية وانتشار جماعات عابرة للحدود مثل داعش والقاعدة وغيرهما في معظم الدول المجاورة للجزائر خاصة ليبيا ودول الساحل الإفريقي، فبعد تقلص انتشار تنظيم الدولة الاسلامية في كل من العراق وبلاد الشام في السنوات الأخيرة، عاد التنظيم للواجهة في أقاليم أخرى تشهد هشاشة أمنية وعدم استقرار سياسي، من بينها منطقة الساحل الإفريقي، حيث أعلن مسلحي تنظيم داعش عن تنفيذ عديد العمليات الإجرامية في نيجيريا، النيجر، التشاد ومالي⁷، ويرجع الباحث مصطفى زهران أسباب تفشي العنف والارهاب في منطقة الساحل إلى⁸:

- السياقات السياسية لدول الساحل: ويقصد بها عدم الاستقرار السياسي واضطراب في أنظمة الحكم؛ ناهيك عن تغلغل الفساد في مؤسساتها خاصة العسكرية منها والأمنية، الأمر الذي أدى إلى تنامي نشاط الجماعات المسلحة، وذلك في ظل الحديث عن علاقات تربط دوائر في السلطة وأدواتها الأمنية مع المسلحين لأغراض مرتبطة بالمال والرغبة في استمرار العنف قصد ضمان البقاء واستمرار تلقي الدعم الدولي تحت مسمى مكافحة الإرهاب.

- استغلال الجماعات الإرهابية للواقع الاجتماعي في دول الساحل، أين استفادت من الصراع بين المزارعين الريفين والرعاة، حيث الرغبة في السيطرة والاستيلاء على الأراضي يعمل على إبقاء الصراع وزيادة حدته. وهنا نؤكد على ضرورة مراعاة كل مقاربة أمنية على مستوى الحدود للبنية الاجتماعية والواقع الثقافي والحاجات المادية لسكان هذه المناطق.

وقد جاء في تقرير الأمين العام عن الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمساعدة الدول والكيانات الإقليمية في إفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب، أن الوضع في مالي كاد أن يصل فيه الارهابيون إلى تدمير الهياكل الأساسية للدولة، ومازال تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وجماعة أنصار الدين، ينشطون في مالي، مع ما لذلك من آثار تطل البلدان المجاورة... وأشار إلى نشاط

تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وقدرتها على تخطيط الهجمات في الجزائر والنيجر عام 2013 وفي ليبيا عززت جماعة أنصار الشريعة وجودها في شرق البلد خاصة في درنة وبنغازي⁹.

- دعم سياسات الانقلاب على حدود الجزائر من قبل القوى الدولية؛ ما يجعل حالة اللااستقرار هي السائدة ويقوض العملية التنموية بسبب الانشغال بأمن الحدود، وعلى سبيل المثال لا الحصر الانقلاب الأخير في مالي على الرئيس ابراهيم أبو بكر كيتا كان من قبل الكولونيل غويتا، وهو الذي عمل لسنوات مع قوات العمليات الخاصة الأمريكية التي تعمل على محاربة التطرف في غرب إفريقيا¹⁰، وما زاد من تأزم الوضع دخول شركات أمنية أجنبية للمنطقة (مجموعة فاغنر وغيرها) وتأثيرها على الوضع الأمني في مالي.

- اختلاف القوى المتنافسة في نظرتها للتهديدات الأمنية، ينعكس على سياسات الدول في حماية حدودها، فمثلا تختلف نظرة الأوروبيين والأمريكيين لظاهرة الإرهاب، حيث تعتبر الأخيرة نفسها في حالة حرب، بينما يعمل الأوروبيون على تجنبهم¹¹، ولهذا نجد هذه الأخيرة تعمل على جعل المنطقة المغاربية عموما منطقة عازلة للتهديدات القادمة من منطقة الساحل الإفريقي، في حين تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تبنى شركات أمنية واعتماد القوة الصلبة في المواجهة، حيث اعتبرت الجزائر شريكا هاما في المواجهة الأمريكية للإرهاب.

ثانيا: التهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية:

تشهد الحدود الجزائرية جملة من التهديدات الأمنية التي تجمع بين تهديدات غير تماثلية وأخرى تماثلية، وضمن هذا الأخير يبرز النزاع في الصحراء الغربية الذي يشكل نقطة اختلاف وسببا في توتر العلاقات بين الجزائر والمغرب، فالنزاع يدور ضمن دوامة تتجاذبها أطراف مباشرة (المغرب، الصحراء الغربية) وأخرى غير مباشرة (الجزائر، اسبانيا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية)، حسب المصالح الجيوسياسية لكل طرف، وحتى إدارة النزاع تسير في صالح البلد المستعمر، المسيطر على 80 بالمئة من خيرات الصحراء الغربية المعدنية منها والغذائية البحرية وحتى الطاقوية، في حين يعيش غالبية الصحراويين على إعانات خارجية.

هذه الاشكالات المرتبطة بالنزاع في الصحراء الغربية لا تعرف انتشارا واسعا، ولا تشكل رأي عام عالمي ضاغط، بحكم ما تعرفه هذه القضية من تهميش على مستوى الإعلام العالمي والعربي على حد سواء، فالكثير يجهل عن سياسات المغرب في الإقليم والجدار الفاصل المقام على الأراضي الصحراوية منذ نهاية الثمانينات

من القرن الماضي، والذي يمتد على شريط طوله 2720 كلم وبعرض يبلغ من 50 إلى 100 متر، وارتفاعه من 6 إلى 12 متر، ضف إلى ذلك السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل المغرب في الأراضي الصحراوية المستعمرة، أين تم استغلال الثروة المعدنية خاصة الفوسفات بدرجة كبيرة، وكذلك استغلال الساحل الصحراوي وثروته السمكية الهائلة والمتنوعة، ناهيك عن سياسات التوطين والتهجير القسري الممارسة في الإقليم، وكذا العراقيل التي تضعها المغرب بإيعاز غربي خاصة فرنسي للوصول لتسوية سياسية للنزاع، وعدم تفعيل الحل الانتخابي -استفتاء تقرير المصير-¹²، ومع التطورات الأخيرة التي شهدتها النزاع في الصحراء الغربية (2021) من عودة المواجهات العسكرية بين المغرب وجبهة البوليساريو، إلى جانب التطبيع المغربي مع الكيان الإسرائيلي أعاد الحديث عن أمن الحدود بين المغرب والجزائر وزاد من توتر العلاقات بين البلدين وصلت لقطع العلاقات الدبلوماسية بينهما.

ومن الناحية الشرقية أيضا شكلت الحدود الجزائرية الليبية سببا للا أمن بحكم الانفلات الأمني الذي شهدته ليبيا منذ عام 2011 والذي كان سببا في تحولها لمركز استقرار لعديد الجماعات الإرهابية ومنظمات الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، وكذا خط عبور بينها وبين دول الساحل الإفريقي، حيث تتولى جماعات متطرفة وأخرى متمرده المتاجرة بمئات الأطنان من الأسلحة الليبية وتهريبها عبر الحدود، وحسب تقرير صادر عن الاستخبارات البريطانية يؤكد أن بوكو حرام استطاعت تأمين طريقها لتهريب السلاح من ليبيا إلى نيجيريا عبر التشاد، كما مكنّ السلاح الليبي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، وحركات التمرد الطارقية كحركة تحرير واستقلال اقليم أزواد من السيطرة على شمال مالي، كما ثبت وجود السلاح الليبي في العديد من العمليات المسلحة كما كان في حادثة تيغنتورين في الجزائر والاعتيالات السياسية وأحداث الشعاني في تونس¹³، ومع استمرار الاختلاف بين الأطراف السياسية الداخلية في ليبيا وعدم توصلها لحل سياسي يخرج البلاد من حالة التشظي والانقسام، فالأكيد أن ذلك سيؤدي إلى انتشار مزيدًا من مظاهر اللا أمن.

إلى جانب ما تقدم فإن حالة اللا استقرار السياسي بتونس هي الأخرى تلقي بظلالها على الأمن الحدودي الجزائري، فوصول النظام إلى حالة من الانغلاق والاحتقان بين مؤسسات السلطة التنفيذية من جهة (الرئيس، الحكومة) وبينها وبين البرلمان، وحاليا بينها وبين مجلس القضاء، ومع تراجع معدلات التنمية الاقتصادية والاشكالات الاجتماعية، يجعل منها بالون أزومات قابل للانفجار في أي وقت والذي سينعكس على الأمن الحدودي الجزائري.

ناهيك عن التهديدات الأمنية تنتشر على طول الحدود الجزائرية تهديدات ذات طابع اقتصادي وأخرى اجتماعي، فرغم النتائج الاقتصادية السلبية الناتجة على تهريب السلع على طول الحدود خاصة ما تعلق بالمواد المدعمة، إلا أن شبكات التهريب لم يكن ينظر إليها كتهديد مباشر لأمن الدولة؛ بل وفي حالات عديدة وضمن كتابات وجد أن النشاط الاقتصادي على الشريط الحدودي يمكن أن يشكل لبنة أولية لمناطق ونقاط تجارية من شأنها دعم التعاون بين الدول؛ إن تم ضبطها بقواعد واجراءات قانونية. إلا أنه في العقود الأخيرة ومع تنامي التهديدات الأمنية العابرة للحدود من قبيل التجارة بالبشر، الارهاب وتجارة الأسلحة والمخدرات وتقاطعها مع شبكات التهريب المتمرس في الطرق الحدودية، صار ينظر لشبكات التهريب على أنها مصدر تهديد أمني حقيقي خاصة بعد أحداث "الربيع العربي" وتأزم الوضع في ليبيا والانقلاب في مالي وغيرها. فبالنظر مثلا لتجارة الأسلحة وجد أنه يتم تداول ما لا يقل عن 20 مليون قطعة سلاح صغير في الساحل (بنادق الكلاشينكوف) إلى جانب مدافع رشاشة ثقيلة وقاذفات صواريخ وصواريخ أرض-جو SAM¹⁴، وفي ليبيا لوحدها يفترض تداول ما بين 800.000 إلى مليون قطعة سلاح صغيرة، بالإضافة إلى 80.000 بنادق كلاشينكوف، ناهيك عن وجود 100 ميليشيا مكونة من 125.000 مقاتل¹⁵.

أما الشق الاجتماعي من هذه التهديدات فيكمن في ضعف الدخل وانتشار البطالة وتدني المستوى التعليمي عبر المناطق الحدودية، ما يجعل الفرد فيها خاضعا للمغريات المادية ومتقبلا للأفكار المطروحة في ظل عدم وجود البديل، فقطاع التعليم في الجزائر يشهد حالة من الفوضى من حيث المناهج التعليمية المتبناة ومواضيعها الغير مبنية على دراسات سوسولوجية ذات صلة بواقع المجتمع الجزائري، ما تسبب في تفشي ظاهرة التسرب المدرسي وانتشار مختلف الآفات الاجتماعية ليس في الأوساط الشبابية فقط وإنما حتى لدى فئة الأطفال، وفي مقدمة ذلك انتشار آفة تعاطي المخدرات بأنواعها والاتجار فيها خاصة على مستوى المناطق الحدودية، وبالأخص بعد استغلال هشاشة الوضع الأمني والسياسي في دول الساحل الإفريقي وتحولها لمعبر ممتاز للمخدرات القادمة من أمريكا اللاتينية نحو أوروبا، حيث تعتبر غرب إفريقيا أحد أكثر طرق المخدرات أمانا، حيث تصل أطنان من الكوكايين من أمريكا الوسطى إلى غرب إفريقيا ويتم نقلها عبر الساحل لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا، وما يزيد من خطورة الوضع تقاطع مصالح هذه الشبكات مع التنظيمات الإرهابية¹⁶، واستفادتها من مزايا التطور التقني والعلمي سواء من حيث تقنيات التوزيع ونقل منتجاتهم أو من حيث الدفع الذي تبديل بنظام الدفع الالكتروني والعملات الرقمية .

هذا بالإضافة إلى تنامي ظواهر من قبل تهريب البشر؛ المهجرة السرية غير شرعية، حيث تشكل الجزائر بلد عبور لعديد المهاجرين الأفارقة نحو أوروبا، أين تنشط على حدودها قوافل بشرية؛ وما يؤكد ذلك ارتفاع عدد الأفارقة المتواجدين في الولايات الحدودية بل وامتدادهم لولايات الشمال، وتكوينهم لعائلات وانجابهم لأطفال على التراب الجزائري، وهو ما من شأنه أن يشكل قبلة موقوتة يمكن استغلالها من قبل أطراف دولية أو تنظيمات إجرامية في ظل عدم شعور هؤلاء بالانتماء الوطني؛ مقابل معرفتهم الجيدة للمناطق التي يتواجدون بها واحتكاكهم بقاطنيها.

ثالثا: سياسات الجزائر لتحقيق أمنها الحدودي

تقوم سياسات الجزائر لتحقيق أمنها الحدودي على الجمع بين مقابرتين أساسيتين هما:

1- المقاربة العسكرية لأمن الحدود الجزائرية: الحدود خط للتقسيم:

بحكم موقعها الجغرافي ومساحتها الشاسعة تتحمل الجزائر عبء الأمن الإقليمي في شمال إفريقيا بل ويمتد إلى غاية شريط الساحل الإفريقي؛ وذلك ما يفسر ارتفاع نفقاتها العسكرية، ففي سنة 2014 أنفقت الجزائر ما يقارب 10 مليارات دولار في الإنفاق العسكري لتجديد ترسانتها العسكرية وتعزيز قدراتها العسكرية¹⁷، وبلغ حجم الانفاق العسكري سنة 2019؛ 6% من إجمالي الناتج المحلي¹⁸.

ولا تزال تعتمد الجزائر على منظور تقليدي من حيث أساليب مراقبة الحدود؛ ويرجع ذلك حسب عبد النور بن عنتر إلى¹⁹:

- حجم المخاطر والتهديدات وآثارها المادية الفورية.

- طول الحدود البرية الجزائرية؛ التي تفوق 6500 كلم مع سبعة دول جوار (تونس، ليبيا، النيجر، مالي، موريتانيا، الصحراء الغربية، المغرب).

- عدم استقرار معظم دول الجوار.

- طبيعة العقيدة السياسية والأمنية الجزائرية.

وتفصيلا في النقطة الأخيرة يشير أرسلان شيخاوي إلى المبادئ الخمسة التي تستند إليها الجزائر في

سياسة إدارتها²⁰:

-مبدأ حرمة الحدود؛ المعترف بها وقت الاستقلال.

-مبدأ السيادة في فضاءها الأرضي والجوي الذي يستمد وجوده من القانون الجزائري والقانون الدولي.

-مبدأ حسن الجوار.

-مبدأ ترسيم الحدود وتطوير المناطق الحدودية.

-مبدأ عدم التدخل المستقيم من صلب مبادئ سياستها الخارجية.

وفي سياسة الجزائر الأمنية في تعاملها مع أمن حدودها نميز ثلاث مستويات رئيسية:

أ- **الاعتماد على الذات:** ففي تعاملها مثلا مع ظاهرة الارهاب، استفادت الجزائر من تجربتها إثر ما سمي بال عشرية السوداء عقب عودة المقاتلين من أفغانستان، فاعتمدت أكثر على اجراءات وقائية ونزع التطرف، من خلال اعادة دمج المقاتلين في المجتمع -المصالحة الوطنية²¹- مقابل عدم التسامح الأمني اتجاه المسلحين، أين واصلت قوات الأمن جهودها للقضاء على الجماعات الإرهابية النشطة كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي بزعامة عبد المالك دروكدال وجماعة مختار بلمختار؛ التهديد المسلح الرئيسي على الحدود الجنوبية الجزائرية، ناهيك عن امتداد تنظيم داعش نحو دول المغرب العربي، وتبني التنظيم اغتيال السائح الفرنسي Hervé Gourdel في منطقة القبائل سنة 2014 من قبل جماعة جند آل خليفة²²، وفي مجال مكافحة التهريب عمدت الجزائر إلى حفر خنادق على قطاعات من حدودها مع تونس والمغرب لمنع مرور مهربي المخدرات والوقود والسلع الاستهلاكية، كما قامت بنشر ما لا يقل عن 80000 عسكري لفرض الأمن عند الحدود.

وفي جانب آخر؛ تقوم الجزائر بالتعريف بهيئات مراقبة الحدود والتعريف بمهام شرطة الحدود وبعثات حرس الحدود قصد خلق روح التعاون بين المواطنين وعناصر هذه الخدمات، إلى جانب تأكيدها على ضرورة تحديث موارد المراقبة أين يعمل الدرك الوطني على إنشاء نظام إلكتروني لمراقبة الحدود وكشف التحركات بها، من خلال إنشاء شبكة معلومات وطنية موحدة تسمى RUNITEL أين يتم ربط جميع ألوية الدرك بها، كما تعمل على إنشاء أجهزة استشعار وردرات وكاميرات مراقبة على طول الحدود، وضمان الحصول على مساحات ضوئية إلكترونية وزيادة نقاط التفتيش الحدودية²³.

ومؤخرا عمدت الجزائر إلى دسترة خروج قواتها الأمنية خارج الحدود: بعد التأكد من عدم فعالية العمل المشترك بسبب ضعف الارادة السياسية وتوالي عمليات الانقلابات والاعتقالات السياسية لدى دول الجوار، الى جانب نقص وضعف الموارد اللوجيستية، ناهيك عن العملية الانتحارية على مجمع تيغنتورين القريب من عين أميناس في جانفي 2202 والذي يمثل 10% من إجمالي إنتاج الغاز الجزائري، وكذا العمليات العسكرية الفرنسية في مالي "عملية سيرفال"، وكذا تنامي نشاط الجماعات الإرهابية واتخاذها من أراضي الدول المجاورة للجزائر أرضية صلبة وقاعدة لإعادة بناء نفسها. كل ذلك دفع بالجزائر إلى التفكير في حلول أكثر نجاعة من خلال العمل ضمن الأطر الإقليمية المتوفرة مع دعم فكرة خروج القوات الجزائرية خارج الحدود لصد التهديدات في منبعها وعدم السماح لها بالتمدد إلى الأراضي الجزائرية.

ب- التعاون الثنائي: عقدت الجزائر مجموعة من الاتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم مع عدد من دول الجوار قصد التنسيق والتعاون الأمني وتبادل المعلومات والخبرات وفي هذا الصدد نذكر:

- **اللجنة الجزائرية النيجيرية الثنائية للحدود:** هي آلية محددة مسؤولة عن تنظيم وإدارة الجوانب المتعددة للتعاون عبر الحدود للبلدين، تم إنشاؤها بموجب مذكرة تفاهم وقعت في الجزائر العاصمة من قبل وزيرى داخلية البلدين في أكتوبر 1997. ويشمل نطاقها ولايتي تمنراست وإيليزي على الجانب الجزائري، وإدارات من أغاديز وتاهوا من الجانب النيجيري، وقد أدت اجتماعات هذه اللجنة إلى اتخاذ اجراءات تهدف إلى تعزيز الرقابة على حركة الأشخاص والبضائع ومكافحة الهجرة السرية وتأمين المناطق الحدودية²⁴.

- **اللجنة الأمنية الجزائرية المالية المشتركة:** هي هيئة إدارية وتنفيذية أنشأتها الجزائر ومالي لتتولى مختلف جوانب التعاون الأمني في المناطق الحدودية، من خلال تنظيم اجتماعات دورية بمشاركة ولايتي أدرار وتمنراست من الجزائر وثومبكتو، غاو وكيدال من مالي، وعليه تم انعقاد الدورة الثانية لهذه اللجنة في جانفي 2004 لاعتماد مجموعة من الاجراءات كما يلي:

- تنظيم اجتماعات دورية لتعزيز الإجراءات الأمنية على طول الحدود بين البلدين.

- تعزيز الزيارات وتبادل الخبرات بين الأجهزة الأمنية للبلدين.

- زيادة تبادل المعلومات حول الأمن في المناطق الحدودية.

-زيادة التعاون الثنائي في مكافحة الإرهاب والجريمة.

-منع ومكافحة تطور الهجر غير الشرعية وشبكات التهريب والاتجار بالبشر²⁵.

-اللجنة الأمنية الجزائرية الليبية: تتولى تنسيق أعمال الأجهزة الأمنية بين البلدين في مكافحة الجريمة والارهاب وضبط الهجرة غير الشرعية.

ج- التعاون المتعدد الأطراف: برز من خلال مجموعة من المبادرات نذكر منها :

- مجموعة العمل المشترك لدول الميدان Le Comité des États- Major Opérationnel Commun (CEMOC)

شكلتها الجزائر مع مالي، نيجر و موريتانيا سنة 2011 لتنسيق مكافحة الإرهاب ومقرها تمناست، بالإضافة إلى وحدة الاندماج والاتصال (UFL) l'Unité de Fusion et de Liaison التي جمعت ممثلين عن الأجهزة الأمنية في الجزائر وشركائها في الساحل والصحراء قصد تبادل المعلومات حول الجماعات الإرهابية²⁶.

كما أن الجزائر جزء من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب المعتمدة عام 1998، والبروتوكول الملحق باتفاقية الاتحاد الافريقي للوقاية من الإرهاب ومكافحته عام 2004، التي انجز عنها إبرام مذكرة تعاون وتنسيق الإجراءات مع مالي، النيجر، موريتانيا، 2009 وعلى أساسها تم تشكيل عام 2010 CEMOC وUFL .

بالإضافة الى ذلك تشارك الجزائر في اجتماعات 5+5 لاسيما اجتماعات وزراء الداخلية ووزراء الدفاع، كما تقدم بانتظام على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا لتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط²⁷، وفي إطار التعاون الأوروبي لمكافحة الهجرة استفادة الجزائر من مبالغ مالية في إطار برنامجي ميدا 1 50.000.000 و ميدا 2 مبلغ 100.000.000 أورو؛ قصد دعم تحديث الشرطة الجزائرية والعدالة والإدارة للمساهمة في الحد من تدفقات الهجرة عبر الحدود²⁸.

الملاحظ على هذه المبادرات واللجان تركيزها على المواجهة وليس الوقاية بالدرجة الأولى، فتركز على تحديث أجهزة الرقابة وخلق ما يعرف بالحدود الذكية، من خلال ربط كافة الحدود بشبكة معلوماتية لضمان نقل المعلومات في وقتها قصد التدخل السريع في الأماكن المبلغ عنها، كما تتميز هذه المبادرات أيضا بضعف

التنفيذ نتيجة غياب الإرادة السياسية لدى دول الجوار وتعدد مراكز اتخاذ القرار، نقص الإمكانيات، وضغط القوى الأجنبية ذات المصالح في الإقليم.

2- المقاربة التنموية لأمن الحدود الجزائرية: الحدود خط للتفاعل

تأثر "اقتصاد الحدود" كثيرا بعد إحكام القبضة الأمنية على الحدود بين معظم دول المغرب العربي خاصة بين الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، وهو ما انعكس بشكل كبير على معدلات البطالة والمستوى الاجتماعي والاقتصادي لقاطني المناطق الحدودية والأقاليم المجاورة لها، ودفع باتجاه تنامي شبكات الجريمة المنظمة خاصة في ظل نقص الوعي لدى أفراد هذه المناطق بحكم ضعف مستوى التعليم والتقانة. وعليه فإن اعتماد المقاربة التنموية يشكل أكثر من ضرورة في تأمين الحدود.

فتجارة المناطق الحدودية من شأنها أن تدفع باتجاه جملة من النتائج الإيجابية منها²⁹:

-فتح مجال هذه التجارة ينمي قدرات السكان في المناطق الحدودية على ممارسة النشاط الاقتصادي على أسس قانونية.

-تعمل على إيجاد أساليب فعالة لترقية صادرات السلع الهامشية والسلع شبه الصناعية للدول المتجاورة، والتبادل التجاري في الأقاليم المتاخمة للدول المتجاورة يحدث أثرا إيجابيا في زيادة حماس المواطنين لزيادة الإنتاج والتصدير، وبالتالي يساعد على الاستقرار والحد من الهجرة إلى العواصم والمدن الكبرى، بل وجذب اليد العاملة إليها.

-دخول وخروج السلع عبر النقاط الجمركية الحدودية يخفف الضغوط على موانئ الدول الرئيسية.

-تعمل تجارة الحدود على تقوية العلاقات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول المتجاورة، حيث أن تجارة الحدود وسيلة فاعلة لنقل الثقافات وتطوير علاقات حسن الجوار بين الدول.

-تساعد في تسهيل الحصول على سلع مستوردة بالعملة المحلية.

-توحيد الرؤى السياسية بين دول الجوار ودعم أوامر الصداقة.

-تشجيع الولايات الحدودية على إيجاد مصادر دخل وإيرادات حقيقية لتمويل الأمن وتقليل النزاعات الحدودية.

وعليه قامت السلطات في الجزائر بمحاولة وضع طابع تأسيسي للعملية من خلال مصادقة السلطات العمومية على المخطط الوطني لهيئة الإقليم لآفاق 2030 (القانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 جوان 2010/ القانون رقم 10-01 المؤرخ في 2 مارس 2016) إلى جانب مخطط عمل الحكومة لشهر سبتمبر 2017 الرامي لتكثيف الجهود التنموية في المناطق الحدودية³⁰.

ومؤخرا أبدت الحكومة الجزائرية اهتمامها بضرورة تنمية المناطق الحدودية ومناطق الظل عموما في كامل التراب الوطني، حيث خصصت ما يقرب 110 مليار دينار قصد تنمية مناطق الظل التي تدخل ضمنها المناطق الحدودية، كما قامت باستحداث عشرة ولايات معظمها تقع في الجنوب ومع الحدود الجزائرية، وهو تقسيم إداري من شأنه تقديم حوافز للموظفين والشركات للتنقل والعمل بها، ويقوم برنامج تنمية المناطق الحدودية على تحقيق ستة محاور هي³¹:

- تسوية وانصاف الأقاليم من خلال تدعيم الاستفادة المتساوية من المياه والطاقة، وترقية الطاقات المتجددة، وتدعيم قطاعي التعليم والصحة.

-التنوع الاقتصادي والتنمية المحلية قصد محاربة الاقتصاد الموازي، بالتركيز على دعم انشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة ودعم قطاع الفلاحة والتربية الحيوانية.

-الربط بين المناطق من خلال عصرنة شبكة الطرقات والسكك الحديدية ورقمنة الأقاليم.

-تنظيم وإعادة التوازن لشبكة التجمعات السكنية وتوفير الخدمات الضرورية.

-التنمية والتحكم في المبادلات عبر الحدود من خلال إبرام اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع دول الجوار.

-الحوكمة ونظام التحفيز بوضع هيئة مكلفة بالمتابعة والتنفيذ، وإشراك الفاعلين المحليين.

رغم هذه السياسات المتبناة والقوانين والتشريعات المدعمة، إلا أن غياب تخطيط استراتيجي محدد بفترات زمنية وألوية القطاعات والخصوصية الاجتماعية للمناطق الحدودية، وانعدام حوكمة التسيير لهذه الأقاليم واختلالات تنفيذ المشاريع المسطرة يحد من نجاعة العملية التنموية بها، وذلك رغم حجم الإمكانيات التي تتوفر عليها المناطق الحدودية الجزائرية، التي يمكن الرهان عليها وجعلها مراكز اقتصادية جاذبة للاستثمار

الخارجي والتكامل الإقليمي، وخط أولي للتصدي لمختلف التهديدات، فمساحة الولايات الحدودية تبلغ تقريبا 928720 كلم² أي ما يعادل 39% من المساحة الإجمالية للبلاد، ومعظمها مراكز سياحية بامتياز وتزخر بموارد طبيعية معدنية وطاقوية، وبتعداد سكاني يفوق 869280 نسمة وهو ما يتجاوز 20% من إجمالي عدد السكان³²، هذه النسمة التي تشكل فارقا حقيقيا يجب تكوينها والقيام على حاجاتها حتى لا يتم توظيفها وتحويلها إلى عبء وتهديدا أمنيا.

خاتمة:

يشكل الأمن الحدودي رهانا حقيقيا للجزائر يستجوب التعامل معه بحذر، خاصة في ظل الانتشار والتمدد الواسع لمختلف التهديدات الأمنية، التي ترتبط في شق منها بمستويات الصراع والتنافس الدولي على موارد وموقع الدولة، وفي شق آخر تنامي التحديات المرتبطة بسوء التسيير للإشكالات والأخطار المتزايدة في المناطق الحدودية، والاعتماد على آليات أمنية لدحض أو درء الأخطار المادية مغفلين بذلك جوهر ومكمن الخطر.

فرغم فعالية السياسات الجزائرية في مواجهة مختلف مظاهر اللا أمن خاصة الإرهاب على طول حدودها، إلا أن معالجتها للأسباب الجذرية للتهديدات الأمنية ليزال ضعيفا، ويستدعي ضرورة إشراك مختلف التخصصات والقيام بدراسات حقيقية ميدانية تمس خاصة المجتمع، والوقوف على العوامل المؤدية للانضمام مثلا لشبكات الجريمة والتنظيمات الإرهابية.

والملاحظ أيضا ضعف السياسات التشاركية أو التعاونية مع الدول المحيطة بالجزائر، حيث تقتصر على تنسيق أممي أو لعب دور الوسيط الدبلوماسي، إلا أنه تنعدم المشاريع البينية التي من شأنها أن تؤدي لكثافة العلاقات وتوطيد الترابطات؛ التي يستحيل معها فك الارتباط، فالنظر إلى الحدود على أنها خط ترسيم فقط من شأنه أن ينهك الدولة مع مرور الزمن، حيث يتطلب وجود عسكري ورقابة دائمين، في حين أن النظر إلى الحدود على أنها أقاليم للتعاون من شأنه أن يقوض من الأخطار الأمنية ويخفف من الأعباء المادية، وذلك إذا كانت عوائد التعاون عالية.

كما أن التهديدات الأمنية التي تندرج ضمن خانة التهديدات العسكرية المباشرة يقع مواجهتها على عاتق الدول؛ اعتمادا على العمل العسكري، أما التهديدات خارج الإطار المذكور فإنها تستدعي إشراك

الأفراد والجماعات في المناطق الحدودية لمواجهتها، إذ لا يمكن للمقاربة العسكرية أن تكون حلا مطلقا لجميع التهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية. وفي هذا الصدد وجب الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المناطق الحدودية، فحتى العملية التنموية بها تتطلب ضرورة مراعاتها للنسيج الاجتماعي من حيث تركيبته وخصائصه. وعليه فأمن الحدود الجزائرية يتطلب الموازنة بين الآليات العسكرية والمفاوضات والتشاورات السياسية (جهود الوساطة بين الأطراف المتنازعة على طول الحدود) إلى جانب إقامة برامج تنموية للحد من استقطاب أهالي المناطق الحدودية لمختلف الشبكات بحكم قلة الوعي وتدني مستويات التعليم وارتفاع معدل الفقر، ناهيك عن ضرورة استغلال مفهوم الحدود الشفافة؛ بأن تُمدّ الجزائر حدودها الى حيث يمكن ان يمتد تأثيرها الاقتصادي والثقافي الحضاري (الزوايا) والسياسي، خاصة في ظل التنافس الدولي الذي تشهده القارة الإفريقية عموما والمحيط الجزائري خصوصا، وإعادة رسم المشهد السياسي بما يناسب مصالحها وأهدافها.

الهوامش:

- 1 - للمزيد حول التنافس بين القوى الصاعدة والقوة المهيمنة يرجى الاطلاع على: لبي جصاص، الهيمنة الإقليمية تصور نظري لفرص القوى الإقليمية الصاعدة، ط1 (جامعة باتنة 1: مخبر الأمن الإنساني، 2021)
- 2 - إيدابير أحمد، "الحدود الذكية آلية حديثة للدفاع الوطني"، ص 43، شوهدي: 2021/11/10، في الموقع: <https://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/2016-2017/.pdf>.
- 3 - إبراهيم احمد سعيد، " الحدود والقضايا الجيوستراتيجية في إقليم المشرق العربي: تاريخيا وحضاريا"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 30، العدد 2+1، (2014)، ص 683 .
- 4 - شريف رأفت، " التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية في مصر في ضوء الخبرات الدولية"، دورية بدائل، مركز الأهرام، العدد 24، (أوت 2017)، ص 8.
- 5 - Aomar Baghzouz, "La compétition transatlantique face à l'enjeu maghrébin", Vu: Le 6/02/2021 .
<https://journals.openedition.org/anneemaghreb/171>.
- 6 - ألكسي كيريف، بواز ناندوا وآخرون، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي، (منشورات صندوق النقد الدولي: الرقم 19/01)، ص 7.
- 7 - محمد إبراهيم، " لماذا تزدهر عمليات داعش الإفريقية حاليا"، شوهدي بتاريخ: 2021/02/02، في الموقع: <https://bit.ly/2NgIolZ>

8 - مصطفى زهران، "الظاهرة الجهادية وأزمات الساحل الإفريقي"، 2020/12/28، شوهد بتاريخ: 2021/02/02،

انظر: <https://bit.ly/3qpwRPC>

9 - تقرير الأمين العام عن الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمساعدة الدول والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في إفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب 2014/01/9، شوهد بتاريخ: 2021/01/2، انظر:

<https://bit.ly/3tULtbW>

10 - مصطفى زهران وأحمد بيكا، "انقلاب مالي... عسكرة وصعود جهادي"، 2020/9/9، شوهد بتاريخ: 2021/2/2، انظر:

<https://bit.ly/3aciN6t>

11 - Aomar Baghzouz, Op.Cit.

12 - لبنى جصاص، "دور الدبلوماسية الرقمية في تحرير الشعوب: دراسة في الحالتين الفلسطينية والصحراء الغربية"، المجلة

الجزائرية للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 03، العدد 02 (ديسمبر 2019)، ص 89

13- عبيد إميغن، "انتشار السلاح الليبي والتحديات الأمنية في إفريقيا"، 2014/10/21، شوهد

بتاريخ: 2022/01/15، انظر:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/2014102161119511573.html>

14 - صواريخ أرض جو SAM اختصار لتسمية الانجليزية surface to air missile وهو صاروخ موجه مصمم

ليتم إطلاقه من الأرض إلى الجو بهدف إسقاط الطائرات، والصاروخ هو جزء أساسي من أنظمة الدفاع الجوي المضادة للطائرات و الدفاعات الصاروخية.

15 - Belkacem Iratni, "Les Défis et Enjeux Sécuritaire Dans L'espace SAHELO-SAHARIEN: La Perspective De L'Algerie", Dialogues securitaires, (mars 2017), p8. <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/fes-pssc/14011.pdf>.

16 - Arslan Chikhaoui, " Sécurité Des Frontières Algériennes: Contrecarrer La Logique Des 2T", 05/03/2021, in: <https://nesa-center.org/securite-des-frontieres-algeriennes-contrecarrer-la-logique-des-2t/>.

17 - Belkacem Iratni, p14

18 - <https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS>.

19 - Abdennour Benantar, sécurité aux frontières : portée et limites de la stratégie algérienne.

<https://journals.openedition.org/anneemaghreb/2712>. 08/03/2021. 18 :36.

20 - Arslan Chikhaoui, Op.cit

21 - قامت المصالحة الوطنية في الجزائر على مجموعة من التشريعات انطلاقا من الوثام المدني إلى قانون الرحمة الذي تم الموافقة عليه بناء على استفتاء سبتمبر 2005، العفو على من ألقوا أسلحتهم ولم تتلخخ أيديهم بالدماء، ولم يرتكبوا جرائم

الاغتصاب، المذابح والتفجيرات في الأماكن العامة؛ وفق قانون الوثام المدني المعتمد في سبتمبر 2009، من،

Belkacem Iratni, p 06

²² - Belkacem Iratni, p 6

²³ - Hocine Labdelaoui, " La gestion des frontières en Algérie , CARIM Rapports de recherche, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, (2008), p 28.

<https://cadmus.eui.eu> > CARIM_RR_2008_02.

²⁴ - Ibid, P 27.

²⁵ - Ibid, p 27.

²⁶ - Belkacem Iratni, p13.

²⁷ - Arslan Chikhaoui, Op. Cit.

²⁸ - Hocine Labdelaoui, P 26.

²⁹ - ايمان صحراوي، سهام حرفوش: "أهمية المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة: حالة الشريط الحدودي الجزائري"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 05، (2020)، ص 239 .

³⁰ - علاق جميلة، رباب بولمشاور: "المناطق الحدودية للجزائر بين متطلبات التنمية المحلية وتعزيز مقدرات السياحة الوطنية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 4، العدد 2، (2019)، ص 215.

³¹ - ايمان صحراوي، سهام حرفوش، ص 250.

³² - علاق جميلة، رباب بولمشاور، ص 209.